ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: https://lark.uowasit.edu.iq

*Corresponding author:

Dr. Khalida Ibrahim Khalil
Faculty of Arts/ Turkish Language Department
Email:
dr.khalida_ibrahim@uomosul.edu.iq

Keywords:
Sudan, demonstrations, political developments, regional and international positions

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	5 Jun 2022
Accepted	8 Sep 2022
Available online	1 Oct 2022

Internal political developments in Sudan in 2019, and the regional and international stances thereof

A B S T R U C T

The demonstrations, that took place in Sudan in April 2018 due to the deteriorating economic conditions as a result of the rise in commodity prices and the depreciation of the Sudanese currency, were the spark that led to overthrow the Omar Al-Basheer regime in 2019. The year 2019 was the end of a long ruling period of the National Congress Party in Sudan headed by Omar Hassan Al-Basheer which lasted from 1989 to 2019. This period witnessed crises and civil wars.

The Arab and regional positions on the events of Sudan were a reflection of the foreign policy pursued by the Al-Basheer regime which was based on establishing good relations with all the conflicting parties and axes in the region, and that led these parties to express nothing of their position during the period of protests and demonstrations. Later, they supported the Transitional Military Council and each of these parties attempted to keep its interests in Sudan because of its strategic importance in the Arab world and Africa.

© 2022 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/

التطورات السياسية الداخلية في السودان عام 2019 والمواقف الاقليمية والدولية منها

د. خالدة ابراهيم خليل الحبيطي/كلية الاداب/ قسم اللغة التركية

الخلاصة:

كانت المظاهرات التي خرجت في السودان في نيسان عام 2018 والتي كانت بسبب تردي الاوضاع الاقتصادية نتيجة ارتفاع اسعار السلع وانخفاض قيمة العملة السودانية ، هي الشرارة التي ادت الى الاطاحة بنظام حكم عمر البشر عام 2019.

حيث كان عام 2019 نهاية لمرحلة طويلة من حكم حزب المؤتمر الوطني في السودان برئاسة عمر حسن البشير والذي استمر من عام 1989 – 2019 وما شهدته هذه الفترة من ازمات وحروب اهلية، اما المواقف العربية والاقليمية من احداث السودان كانت انعكاسا للسياسة الخارجية التي انتهجها نظام البشير والتي كانت تقوم على اقامة علاقات جيدة مع جميع الاطراف والمحاور المتصارعة في المنطقة، مما ادى الى عدم ابداء اي طرف من هذه الاطراف موقفها خلال فترة الاحتجاجات والمظاهرات ، ومساندتها فيما بعد

للمجلس العسكري الانتقالي فيما بعد ومحاولة كل من هذه الاطراف الحفاظ على مصالحها في السودان لما يتمتع به من اهمية استراتيجية عربيا وافريقا.

الكلمات المفتاحية: السودان. التظاهرات. التطورات السياسية. المواقف الاقليمية والدولية

المقدمة:

ان المظاهرات التي خرجت في السودان في نيسان عام 2018 والتي كان سببها تردي الاوضاع الاقتصادية نتيجة ارتفاع اسعار السلع وانخفاض قيمة العملة السودانية ، هي الشرارة التي ادت الى الاطاحة بنظام حكم عمر البشر عام 2019 ، والذي حكم السودان لمدة ثلاثين عام (1989-2019).

تأتي اهمية موضوع البحث (التطورات السياسية الداخلية في السودان عام 2019 والمواقف الاقليمية والدولية منها) حيث تطرق البحث الى نهاية مرحلة طويلة من حكم حزب المؤتمر الوطني في السودان برئاسة عمر حسن البشير والذي استمر من عام 1989 – 2019 وما شهدته هذه الفترة من ازمات وحروب اهلية كان لها انعكاسات داخلية وخارجية انتهت بمظاهرات عام 2019 والتي انهت نظام الحكم في السودان حيث كان لهذه التغيرات في السودان انعكاسات اقليمية ودولية لما تمثله السودان من اهمية استراتيجية .

وقد قسم البحث الى مبحثين تناول المبحث الاول الانقلابات العسكرية في السودان منذ استقلالها عام 1957 ، اضافة الى اهم المراحل التي شهدها السودان خلال فترة حكم البشير من مشكلة دارفور والحرب في جنوب السودان واستقلاله عام 2011 عن السودان ، اما المبحث الثاني فقد تناول المواقف العربية والاقليمية والدولية من احداث السودان والتي كانت انعكاسا للسياسة الخارجية التي انتهجها نظام البشير والتي كانت تقوم على اقامة علاقات جيدة مع جميع الاطراف والمحاور المتصارعة في المنطقة، مما ادى الى عدم ابداء اي طرف من هذه الاطراف موقفها خلال فترة الاحتجاجات والمظاهرات ، ومساندتها فيما بعد للمجلس العسكري الانتقالي فيما بعد ومحاولة كل من هذه الاطراف الحفاظ على مصالحها في السودان لما يتمتع به من اهمية استراتيجية عربيا وافريقيا.

المبحث الاول

التطورات السياسية الداخلية في السودان 1989- 2019

اولا:- الانقلابات العسكرية في السودان

بعد استقلال السودان وانفصاله عن مصر عام 1956، تشكلت العديد من الاحزاب السياسية في السودان والتي كانت توجهاتها اما يمينية كحزب الامة ، او يساري كالحزب الشيوعي السوداني ، اضافة الى وجود جماعة الاخوان المسلمين لذلك حدثت العديد من الخلافات بين هذه الاحزاب ، كل منها يحاول السيطرة على مقاليد الحكم في السودان (الزبيدي، 1985، صفحة 34).

ونتيجة لهذه الخلافات بين الاحزاب السياسية في السودان ، حدث انقلاب عام 1958 ، والذي على اثره تم الاتفاق بين حزب الامة وريس الحكومة السودانية عبدالله جليل على تسليم السلطة في السودان الى قائد الجيش السوداني في ذلك الحين الفريق ابراهيم عبود ، والتي استمرت مدة حكمه ستة سنوات فقد تم اسقاط حكمه وتولى اسماعيل الازهري الحكم عام 1965 ، وبعد اربع سنوات فقط وفي توز عام 1969 حدث انقلاب عسكري بقيادة العقيد جعفر النميري ، حيث تحالف مع الحزب الشيوعي والقي القبض على رئيس الجمهورية وتم تأسيس حزب " الاتحاد الاشتراكي السوداني " باعتباره الحزب الوحيد في البلاد (عبد الرحيم، 1968، صفحة 10).

استمر حكم جعفر النميري منذ عام 1969 حتى عام 1985، في هذه الفترة بدء نشاط جماعة الاخوان المسلمين يظهر ، وكان حسن الترابي زعيم الاخوان المسلمين الذي كان يوجه هذه الجماعة، فعمل على حث الاسلاميين على ادخال ابنائهم في المؤسسة العسكرية المتمثلة في جهازي الجيش والشرطة ، وفعلا في عام 1967 تخرجت دفعة في الكلية العسكرية كان من بين خريجيها عمر حسن احمد البشير. (عمر، 1980، صفحة 43)

في عام 1985. وبينما كان جعفر النميري خارج البلاد ، حدثت اجتماعات في السودان قادها الاسلاميون بالتعاون مع اليساريين للاطاحة بنظام الحكم في السودان داعين الى انهاء الحكم مستغلين تدهور الانتاج الزراعي وتردي الاوضاع الاقتصادية والامنية في السودان ، حيث فقد الجنيه السودان 80% من قيمته خاصة مع استمرار الحروب الاهلية الداخلية في السودان (حسين، 1989، صفحة 15) .

تولى عبدالرحمن سوار الذهب الحكم في السودان عام 1985، بعد نفي جعفر النميري واستمر حكم سوار الذهب عام واحد ، وبعدها تولى الحكم احمد المرعي وهو اول رئيس مدني يحكم السودان ، بعد الانتخابات التي جرت في عام (توماس، 1998، صفحة 56)

في هذه الفترة انفصل حسن الترابي عن الاخوان المسلمين وقام بتأسيس الجبهة القومية الاسلامية وقد حصلت هذه الجبهة على المركز الثالث في انتخابات عام 1986، وقد شارك حسن الترابي في الحكومة الائتلافية برئاسة الصادق المهدي " رئيس حزب الامة" وهو ايضا صهر حسن الترابي.

شعر الاسلاميون انهم قد همشوا خلال فترة حكم احمد المرغيني، لذلك عملوا على التهيئة للانقلاب على الحكومة التي هم اصلا جزء منها ، وفي 29 تموز 1989 اجتمع اعضاء الجبهة القومية الاسلامية داخل الجيش وكلف الترابي عمر حسن البشير بإلقاء البيان الاول عشية الانقلاب ، وكانت كل مقومات البشير في ذلك الوقت هو انه كان اعلى رتبة عسكرية بين زملائه .

في عام 1989ونتيجة عجز الحكومة عن انهاء الحرب الاهلية في جنوب السودان اضافة الى تردي الاوضاع الاقتصادية ، قاد عمر حسن البشير انقلابا عسكريا ضد حكومة الصادق المهدي المنتخبة ، واعلن بعدها عمر حسن البشير رئيسا لـ " مجلس قيادة الانقاذ الوطني" ، وزج بالقيادات الاسلامية في السجن وعلى رائسهم الصادق المهدي وحسن الترابي، وذلك بالاتفاق معهم حتى لا يكتشف انهم وراء الانقلاب (جواد، 2018، صفحة 460).

وبعد حصول حكومة الانقلاب في السودان على الاعتراف الدولي، خرج حسن الترابي من السجن وقادة الاحزاب الاخرى ، على اساس اجراء مصالحة وطنية بين الاحزاب في السودان ، وقام حسن الترابي بتأسيس " حزب المؤتمر الوطني" بدأت السيطرة الكاملة للإسلاميين على السلطة تظهر في السودان ، مما ادى الى ظهور ردود فعل عالمية رافضة لها ، وبعد استضافة حكومة السودان لزعيم تنظيم القاعدة اسامة بن لادن للفترة من 1990- 1996، وضع السودان على قائمة الدول الراعية للإرهاب عام 1993 اضافة الى توتر العلاقات بين عمر حسن البشير وحسن الترابي ، خاصة مع محاولة البشر السيطرة علة جميع مقاليد الحكم في السودان ، ووصل ذروة هذا التوتر عام 1999 عندما قام البشير بحل البرلمان السوداني وذلك بعد مطالبة حسن الترابي من البرلمان بتقليل صلاحيات رئيس الجمهورية السودانية عمر حسن البشير (محمد ع.، 2019، صفحة 45)

في 12 كانون الاول عام 1999، اعلن البشير عن استكمال انقلابه الذي قاده عام 1989 وذلك بالاطاحة بحسن الترابي مستعينا بعدد من زملائه الضباط الذين شاركوا معه في انقلاب عام 1989 ومنهم بكري حسن صالح وزير شؤون الرئاسة وابراهيم شمس الدين وزير الدفاع ، اضافة الى مساندة عدد من الاسلاميين الذين كانوا يعتبرون من تلاميذ الترابي والذين كانوا في الحكومة على رائسهم عثمان طه ثابت رئيس الجمهورية .

بعد الانقلاب قام عمر البشير بحل البرلمان وتعليق الدستور وحل الاحزاب السياسية ، وفرض احكام الطوارئ واعلن حظر التجوال واعلن البشير نفسه حاكا مدنيا وحكومة اسلامية فخلع الزي العسكري وارتدى الزي الاسلامي في اشارة الى توجهات السودان ، كما جمد البشير مصب الامين العام في حزب المؤتمر الوطني الحاكم ، مما ادى الى قيام حسن الترابي بتشكيل حزب معارض للبشير وهو حزب " المؤتمر الشعبي" (جواد، 2018، صفحة 459).

وفي عام 2000 تم وضع حسن الترابي السجن بتهمة توقيع حزبه مذكرة تفاهم مع الحركة الشعبية التي يتزعمها جون كرنك، في جنوب السودان وخرج حسن الترابي من السجن بعد سنتان ونصف في السجن ليعود مرة اخرى اليه عام 2004 بتهمة الاتصال بجماعة حركة العدل والمساواة المتمردة في اقليم دارفور (جواد، 2018، صفحة 465)

ثانيا:- القضايا التي ساهمت في اضعاف نظام حكم عمر البشير قبل سقوطه

لقد كان من اهم المرتكزات التي اقام عليها عمر البشير نظام الحكم في السودان منذ توليه السلطة عام 1989، هي عدم التنازل عن قضية علاقة الدين بالدولة ، ورفض منح جنوب السوداني الاستقلال وحق تقرير المصير (جواد، 2018، صفحة 465)

في عام 1994 اندلعت الحرب الاهلية في اقليم دارفور الذي يقع غرب السودان وتشكل مساحته 20% من مساحة السودان ، ويبلغ عدد سكانه ستة مليون نسمة ، ان مشكلة اقليم دارفور هية حصيلة نزاعات وتراكمات ساهمت فيها الاوضاع السياسية والنظام الحاكم في السودان منذ الاستقلال ، خاصة بعد اصدار حكومة السودان قرارا بتقسيم اقليم دارفور الى عدة ولايات ، مما ادى الى اندلاع حركات تمرد مسلحة تقودها حركة " تحرير السودان" كما تشكلت حركة في عام 2003 حركة انفصالية تسمى حركة العدالة والمساواة (محمد م.، 2012، صفحة 125)

تعود بداية ازمة دارفور الى عام 2001 عندما اجتمع عدد من قادة القبائل في السودان واتفقوا على التحالف لمواجهة الغزوات التي يتعرضون لها من قبل جماعات اخرى مدعومة من الحكومة السودانية ، وفي عام 2003 تم تأسيس جبهة تحرير دارفور ، كما شهد هذا العام ايضا انشاء حركة سياسية انفصالية هي حركة العدالة والمساواة وقد تحالفت هذه الحركة مع جيش تحرير السودان الذي يعتبر الذراع العسكري لحركة تحرير جنوب السودان (عمر، 1980، صفحة 52). وقد قامت هاتان الحركتان بتنظيم هجوم مسلح على القيادة العسكرية السودانية في عاصمة اقليم دار فور مدينة الفاشر وقاموا باسر مائة من افراد وضباط الجيش السوداني بينهم قائد عسكري كبير وتمكنوا خلال عام 2003 من السيطرة على اجزاء واسعة من اقليم دار فور ، وقد دعمت حكومة البشير قبائل عرب الشيخ جويد بتسليهم وتشجيعهم على مهاجمة العديد من القبائل ، وبحلول عام 2004 خلف هذا الاقتتال تشريد على ما يزيد مليون مواطن سوداني فضلا عن عشرات الاف من القتلى، وفي عام 2005 وقعت احدى القبال المتمردة في دارفور اتفاقية سلام مع الحكومة السودانية تتضمن نزع سلاح قبائل الجنجويد والمتمردين وتجنيدهم في الجيش السوداني ، غير ان معظم حركات التمرد في دارفور رفضت هذه الاتفاقية (المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية، 2014، صفحة 2).

وفي عان عام 2006 تجدد النزاع من جديد بين الحكومة السودانية وحركات التمرد في دار فور وعلى رأسهم حركة العدل والمساواة ، حيث اتهم البشير بارتكاب جرائم ابادة في دارفور والذي خلف والعديد من الضحايا والنازحين لذلك صدرت مذكرة اعتقال بحقه عام 2008 بتهمة التطهير العرقي (عمر، 1980، صفحة 54).

وفي عام 2009 اصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال بحق البشير وبذلك يصبح ثالث رئيس دولة تصدر بحقه مذكرة اعتقال بعد رئيس ليبيريا شارلز تايلر، ورئيس يوغسلافيا السابق سلوفودان سيلوسوفيش (سعيد، 1992، صفحة 63).

كما كان للحرب الاهلية في جنوب السودان والتي بدأت منذ اكثر من ثلاثين عاما من اهم التهديدات للامن والاستقرار في السودان ، حيث بدأت منذ عام 1956 وكان من اهم اسبابها التنوع العرقي في جنوب السودان ، اضافة الى السياسة الاستعمارية البريطانية التي كان السودان خاضعا لها خلال الفترة من عام 1922- 1948 اتبعت بريطانيا سياسة تقوم على اغلاق جنوب السودان وفصلها عن بقية اجزاء السودان وذلك من خلال منع تعليم اللغة العربية واستخدام اللغة الانكليزية كلغة رسمية واحتكار التعليم في الجنوب وتشجيع الارساليات التبشيرية (توماس، 1998، صفحة 69).

وبعد استقلال السودان عام 1956 ، ومع سلسلة الانقلابات التي افضت الى سيطرة العسكر على السلطة اعتمدت سياسة المهادنة والتهدئة مع جنوب السودان ، وفي عام 1972 تم توقيع اتفاقية بين حكومة جعفر النميري ومقاتلي الجنوب تم بموجب هذا الاتفاق الحكم الذاتي لمحافظات الجنوب السوداني تحت اشراف المجلس التنفيذي الاعلى والذي يعين رئيسه بقرار من رئيس الجمهورية (جواد، 2018، صفحة 461).

في عام 1982 اصدرت الحكومة السودانية قرار بإعادة انشار القوات السودانية في جنوب السودان واضافة الى تعديل حدود الجنوب من خلال ضم منطقة بانيلو النفطية الى الاقليم الشمالي واعادة تطبيق الشريعة الاسلامية في اقليم الجنوب ذي الغالبية غير المسلمة (جواد، 2018، صفحة 462)، مما ادى الى تمرد عدد من ضباط الجيش في جنوب السودان وتأسيس حركة تحرير السودان بزعامة العقيد جون كرنك وقام بتشكيل الجناح العسكري لحركته باسم الجيش الشعبي لتحرير السودان ، ورفع شعار "تحرير السودان كاملا من الحكم العسكري واحلال حكم اشتراكي بدلا عنه"، تولى محمد سوار الذهب الحكم في السودان عام 1985 وقد زادت المواجهات العسكرية بين الحكومة السودانية والمتمردين في جنوب السودان ، واستمرت المواجهات بين الطرفين حتى بعد تولي محمد الصادق المهدي رئاسة الحكومة عام 1986 (توماس، 1998، صفحة 77)

وبعد انقلاب عام 1989 وسيطرة حكومة الانقاذ الوطني بقيادة عمر حسن البشير على الحكم في السودان ، ولذلك تم عقد مؤتمرات للحوار بين الحكومة السودانية وفصائل جنوب السودان واهمها مؤتمر ابجا الاول عام 1992، ابو جان عام 1993 في عاصمة نيجيريا ابوجا ، والذي اتفق فيها على اطلاق سراح السجناء السياسيين واقامة حكم بنظام حكم فدرالي ، وعدم فرض الشريعة الاسلامية في الجنوب وذلك للعمل على تحقيق اوسع مشاركة للجنوب في الحكم الا ان هذه المؤتمرات فشلت في تحقيق نهاية للاقتتال في جنوب السودان، في عام 1996 وقعت الحكومة السودانية اتفاق لسلام مع مجموعة رياك مشار بعد انشقاقها عن حركة جون كرنك عام 1991 (بغدادي، 2000، صفحة 77)، وتواصلت الجهود الدولية للوساطة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان ، وانتهت عام 2002 عندما عقد لقاء بين عمر البشير وزعيم الحركة جون كرنك في العاصمة الاوغندية كمبالا واعقبه في نفس العام توقيع اتفاقية " مشاكوس" والذي بموجبها تم حسم مسألتين علاقة الدين بالدولة وبموجبه اقتصر تصنيف الشريعة الاسلامية على شمال السودان فقط، ومنح الجنوب السوداني الحق في تقرير المصير بعد فترة انتقالية مدتها ستة سنوات، وفي عام 2005 وقعت بين الطرفين اتفاق سلام وتقاسم للثروات والسلطة بين الشمال والجنوب، وفي عام 2011 جرى

استفتاء في جنوب السودان كانت نتائجه لصالح انفصال الجنوب وانشاء دولة جنوب السودان (الزبيدي، 1985، صفحة 52).

في مطلع عام 2011 ومع بداية الانتفاضات في الوطن العربي بما سمي " بالربيع العربي " خروج العديد من المتظاهرين في السودان مؤيد لتونس ومصر ، وازداد زخم تحركات الشارع السوداني بعد اعلان حكومة السودان التقشف الشديد عقب تدهور الاوضاع الاقتصادية في السودان ، خاصة بعد استقلال جنوب السودان والذي يوجد فيه نسبة كبيرة من النفط ، مما ادى الى خسارة السودان لمورد اقتصادي مهم (الزبيدي، 1985، صفحة 130) ، حيث احتشد طلاب جامعة الخرطوم في الشوارع وانضم اليهم المئات للتغيير كما رفض هذه الإجراءات ، وقد توسع المظاهرات لتشمل مدن سودانية اخرى ، الا ان هذه الاجتماعات والتي كانت تطالب ايضا بالاطاحة بنظام البشير لم نستطع تحقيق التعبئة المطلوبة ، اضافة الى عدم وجود بديل يحل محل النظام القائم في السودان ، اضافة الى حالة عدم الاستقرار التي عاشتها المنطقة في اعقاب ثورات الربيع العربي ، هذا كله جعل المواطن السوداني يتردد في الخروج الى الشوارع للمطالبة باسقاط النظام ، وحيث ان معظم المتظاهرين الذين خرجوا في الاحتجاجات كانوا من الناشطين الشباب من منظمات " التغيير الان " وغيرها (المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية، 2014، صفحة 4)، على عكس الاحتجاجات في مصر والسودان التي شملت جميع فئات المجتمع ، اضافة الى انخفاض استخدام الانترنت في السودان ، كما ان حملات القمع ضد المتظاهرين التي شنتها الحكومة في السودان وحلات الاعتقال للاطباء والمحامين ، وسيطرة الحكومة على النقابات والاتحادات الطلابية ، فضلا عن حرص النظام في السودان على تجنب سقوط قتلى خلال الاحتجاجات (المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية، 2014، صفحة 5).

يمكن اعتبار احد الاسباب الرئيسية في عدم نجاح الاحتجاجات في السودان عام 2011 هو تردد احزاب المعارضة السودانية في دعم المتظاهرين ضد النظام ، حيث اكد الصادق المهدي رئيس حزب الوحدة الوطنية ، انهم لم يدعموا المتظاهرين لانهم يدركون ان انتقال السلطة عن طريق التفاوض مع حزب المؤتمر الوطني والجماعات المعارضة ، هو الطريق الامثل للتغيير، وهذا ان على شيء فانه يدل على انه هناك فجوة بين المعارضة التقليدية والحركات الشبابية ، حيث اكد الصادق المهدي ان الثورة في السودان في اطار الربيع العربي ستؤدي الى سفك الدماء (ناصر، 2016، صفحة 15).

وعلى الرغم من فشل هذه التظاهرات في اسقاط النظام الحاكم في السودان ، الا ان هذه التحركات ساهمت الى جانب انفصال جنوب السودان ومشكلة دارفور مع تدهور الوضع الاقتصادي ، في تحقيق نوع

من التغيرات الاجتماعية والسياسية في المجتمع السوداني ، كان لها دور في نجاح ثورة عام 2019 فيما بعد (مسعودي، 2019، صفحة 17).

ثالثا:- ثورة ديسمبر/ كانون الاول 2018في السودان اسبابها ونتائجها

كان لارتفاع اسعار المواد الغذائية والاستهلاكية خاصة بعد اقرار موازنة 2018، والتي اقر فيها زيادة سعر الدولار الى 18 جنيه ، حيث كان سعر صرف الدولار 6 جنيه في موازنة عام 2017 ، كما ان المواطن السوداني لا يسمح له سحب اكثر من عشرة دولارات من ماكنات الصرف الالي في الخرطوم والتي هي اصلا تعمل بأعداد محدودة وذلك خشية الحكومة السودانية من تحول مدخراتهم الى عملات اجنبية (مسعودي، 2019، صفحة 20).

كما كان لزيادة اسعار القمح الاثر الاقتصادي الكبير في حياة المواطن السوداني ، خاصة بعد توقف الحكومة السودانية عن استيراد القمح وجفل القطاع الخاص يقوم بمهمة الاستيراد، مما ادى الى ارتفاع اسعار كيس القمح الامر الذي ادى الى قيام بعض اصحاب المخابز الى اغلاقها بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج الخبز. (المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية، 2014، صفحة 5)

ومع ازدياد الازمة الاقتصادية ، وخسارة الوزن الكبير للإيرادات النفطية خاصة مع استقلال جنوب السودان ، وكان من المتوقع ان تبدأ مظاهرات الاحتجاجات الشعبية في العاصة السودانية الخرطوم وهو ما كان سابقا يحدث عند حدوث مظاهرات ضد الحكومة السودانية ، الا ان احتجاجات عام 2018 انطلقت من اطراف السودان وكانت بقيادة " تجمع المهن السودانية" يضم نقابة الاطباء والمعلمين والمهندسين والمحامين والصيادلة واساتذة الجامعات وبهذا فان احتجاجات عام 2018 لم تكن لمجرد اللازمة الاقتصادية " ازمة الخبز" انما كانت ثورة ضد التردي الحاصل على جميع اصعدة الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وقد استجابة اعداد كبيرة من الشباب من خلال وسائل التواصل الاجتماعي لتعبئة تجمعات النقابات والمهن ، واصبح الاطباء هم قادة هذه الاحتجاجات في المدن السودانية الرئيسية ، وخاصة العاصمة الخرطوم ومدينة ام درمان (مسعودي، 2019، صفحة 18).

حاولت اجهزة الامن السودانية العمل على منع هذه الاحتجاجات من خلال وصفها بانها لاتمتلك الصفة القانونية ، وقد استخدمت الاجهزة الامنية القوة في العديد من المستشفيات وعيادات الاطباء وقامت باعتقال عدد كبير منهم وذلك لانها اعتبرت انهم لهم دور رئيسي في تنظيم المظاهرات مما ادى الى زيادة نسبة المؤيدين للمظاهرات، كما ان زيادة استخدام العنف من قبل الاجهزة الامنية ادى الى حصول

المتظاهرين على دعم دولي واستنكار من قبل منظمات حقوق الانسان حول اعتداءات الاجهزة الامنية على المنشأت الطبية واعتقال الأطباء (مسعودي، 2019، صفحة 20).

كان انطلاق الاحتجاجات في السودان في 6 نيسان 2019 في ذكرى الثورة السودانية على نظام جعفر النميري ، حيث تحولت هذه المظاهرات الى احتجاجات من خلال الاعتصام المفتوح امام مقر قيادة الجيش السوداني واستمرت خمسة ايام ، وفي يوم 11 نيسان خرج وزير الدفاع السوداني الفريق اول عوض بن عوف ليعلن عزل الرئيس عمر البشير والسيطرة على مقاليد الحكم في السودان ، وتشكيل مجلس عسكري انتقالي برئاسته بفترة انتقالية مدتها سنتان وبعدها لفترة استقال بن عوف هوة ونائبه من رئاسة المجلس العسكري وتشكيل المجلس برئاسة الفريق اول عبد الفتاح برهان، وقد تجمع الحراك الشعبي السوداني تحت قوى اعلان الحرية والتغيير ، وبذلك فقد توحد تمثيل القوى الثورية في مجموعة واحدة تمثل جميع القوى التي ساهمت في قيام الثورة والتي حصلت على الدعم الجماهيري من خلال استجابة الجماهير لتوجيهاتها فيما يتعلق بالعصيان المدني او التظاهرات (ناصر، 2016، صفحة 25)

وبذلك حصل توازن بين القوى العسكرية والقوى المدنية مما يجعل القوى المدنية قادرة على المطالبة بحقوقها دون الوصول الى مرحلة التصادم مع القوى العسكرية، خاصة كان شعار استعادة مدنية الدولة من اهم شعارات ثورة 2018 بعد ثلاثة عقود من حكم العسكر برداء الدين ، وعلى الرغم من ذلك حدثت العديد من الخلافات بين المجلس العسكري الحاكم وقوى الحرية والتغيير حيث حاول المجلس العسكري توظيف كافة اجهزة الاعلام الرسمية للتشكيك في شعار مدنية الدولة من خلال التأكيد على ان الثوار لا يدركون معنى مفهوم المدنية وانه فقط يؤكدون على عدم وجود اي شخصية عسكرية في رئاسة السلطة ، وهذا يتطلب ضرورة تحديد مفهوم المدنية التي يدعو اليها الثوار (اسماعيل، 2019، صفحة 22)

رابعا:- الحكم الانتقالي في السودان واعلان الدستور

اعلن المجلس العسكري برئاسة البرهان الغاء حضر التجوال واطلاق سراح جميع المعتقلين وانهاء تكليف ولات الولايات ، وان الفترة الانتقالية ستكون مدتها عامين وبعدها يتم تشكيل مجلس عسكري وحكومة مدنية، في المقابل طالبت المعارضة السودانية بحل المجلس العسكري وتكوين مجلس مدني جديد يتكون من مدنيين وعسكريين بعدد محدود لإدارة البلاد وتشكيل حكومة مدنية انتقالية ، ولهذا فقد توترت العلاقات بين المجلس العسكري الانتقالي وبين قوى المعارضة المدنية وقد خرج العديد من السودانيين بتظاهرات واعتصامات تطالب بتسليم السلطة الى المدنيين ، قامت قوات من الجيش السوداني بفض الاعتصام بالقوة وقد نتج عن هذه العملية مقتل العديد من المعتصمين المعارضين للمجلس العسكري السوداني ، كانت لهذه

الاحداث تأثيرا على خطة الوساطة الافريقية التي كان قد اعلن عنها رئيس الوزراء الاثيوبي للتوسط بين الطرفين وكانت خطة الوساطة الافريقية تتضمن ان مجلس السيادة يتكون من ثمانية مدنيين وسبعة عسكريين على ا ن يترأس المجلس في الفترة الاولى الانتقالية شخصية عسكرية وفي الفترة الثانية الانتقالية شخصية مدنية (احمد، 2015، صفحة 77) . [33]

وقد وصل رئيس الوزراء الاثيوبي ابي احمد الى السودان وفي العاصمة الخرطوم اجرى محادثات مع قادة المجلس العسكري الانتقالي وقادة قوى اعلان الحرية والتغيير في زيارة رسمية استمرت ليوم واحد فقط.

وفي 3 اب 2019 ، اعلن الوسيط الافريقي محمد ولد لبان ، التوصل لاتفاق نهائي بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير ، حول الخلاف بينهما على بعض نقاط الوثيقة الدستورية وان الطرفين اتفقا اتفاقا كاملا على الوثيقة الدستورية (اسماعيل، 2019، صفحة 26).

تم توقيع اتفاق الاعلان الدستوري ، يوم السبت 17 اب 2019 بين المجلس العسكري الانتقالي وقادة حركة الاحتجاجات من قوى تحالف الحرية والتغيير ، وقد شهد هذا التوقيع حضور ممثلين عن جميع الدول المحيطة بالسودان باستثناء "اريتريا" ، اضافة الى رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي (موسى فقي محمد) (مسعد، 2019، صفحة 17).

واهم نقاط اتفاق الاعلان الدستوري هي انشاء مجلس سيادي عسكري ومدني مشترك يتكون من احد عشر عضوا ، خمسة مدنيين وخمسة عسكريين ويكون العضو الحادي عشر مدنيا يتم اختياره بالاجماع بين الطرفين ، ويرأس المجلس السيادي جنرال عسكري خلال الواحد والعشرين شهرا الاولى ، وبعده يتولى عضو مدني رئاسة المجلس لمدة ثمانية عشر شهرا .

وتكون مدة الحكم الانتقالي ثلاث سنوات وثلاث اشهر من يوم توقيع الاعلان الدستوري ، يتم بعدها اجراء الانتخابات العامة في عام 2020 وتتألف سلطة الحكم الانتقالي من ثلاث هيئات .

1- مجلس سيادي عسكري مدني مشترك .
2- رئيس وزراء مدني " عبدالله حمدون" ورئيس وزراء من قوى الحرية والتغيير ومجلس تكنوقراط يضم ثلاث وعشرون وزيرا من قائمة مرشحين قوى الحرية والتغيير.
3- مجلس تشريعي يتألف من نحو (300) شخص ، تم تخصيص 40% من مقاعده على الاقل للنساء وتقوم قوى الحرية والتغيير بتعيين 67% من اعضاء المجلس التشريعي.

4- لا يمكن اتخاذ اي اجراء قانوني ضد اعضاء المجالس الثلاثة دون اذن منسق من المجلس التشريعي (مسعد، 2019، صفحة 19).

ان اهم العقبات التي تواجه الحكومة الانتقالية في السودان هي التدهور الاقتصادي الذي يعاني منه السودان والذي كان من اهم اسباب قيام ثورة 2019 في السودان والذي كان اصل هذه المشكلة الاقتصادية عند انفصال جنوب السودان عام 2011، حيث فقد السودان 75% من حقوله النفطية وبذلك خسر السودان نسبة كبيرة من ارباح العملة الصعبة ، مما ادى الى ارتفاع معدل التضخم وتراكم الديون الخارجية، اضافة الى ان الاتفاق الدستوري لم يستطع احتواء قادة المناطق التي تشهد تحركات مسلحة في اطراف السودان ، بذلك ستبقى السلطة السياسية غير قادرة على السيطرة على اماكن التمرد ، وبذلك سيبقى السلاح خارج سيطرة الدولة ، لذلك يجب العمل على دمج قادة هذه التحركات المسلحة المتمثلة بـ"الجبهة الثورية" التي في مؤسسات الحكم الانتقالي (سايمون، 2019، صفحة 13).

كما ويجب العمل على ايجاد سياسة متوازنة يتبعها نظام الحكم الانتقالي في التعامل الخارجي ، والعمل على ان تكون العلاقات الخارجية مستندا اولا على تحقيق مصالح السودان في الدرجة الاولى (سايمون، 2019، صفحة 19).

ان الحكومة الانتقالية في السودان والتي تشكلت بعد ثورة عام 2019 ، وعلى الرغم من ان تأسست على مبدا تقاسم السلطة بين العسكريين والمدنيين ، والعمل على مشاركة لمختلف الاعراق في السودان ، والتأكيد على التعددية الحزبية ، وعدم السماح بإعادة انتاج الاحزاب الدينية وهيمنتها من جديد في محاولة للعمل على الانتقال الى مرحلة الحكم الديمقراطي في السودان، الا انها بقيت تعاني من وجود عدم الثقة بين الطرفين العسكري والمدني وذلك من خلال محاولة كل منهما الاستئثار بالسلطة والتسقيط بالاخر مما يعني الرجوع الى سياسة لاتختلف كثيرا عن سياسة نظام حكم البشير قبل قيام ثورة عام 2019 ، واذا استمرت هذه التناحرات السياسية بين المدنيين والعسكريين ستؤدي الى اضعاف الثورة وفقدان الحكومة الانتقالية للمصداقية ، وبالتالي فقدان التأييد الجماهيري لها مما يؤدي في النهاية الى مزيد من التوتر وعدم الاستقرار الداخلي في السودان.

المبحث الثاني

المواقف الاقليمية والدولية من الاحداث السياسية في السودان عام 2019

اولا:- التباين في المواقف العربية والافريقية من الاحداث السياسية في السودان عام 2019

تميزت السياسة الخارجية السودانية في عهد الرئيس المخلوع عمر حسن البشير ، بتقلبات كثيرة ، سواء كانت هذه التقلبات اقليمية او دولية حيث انتقلت السودان من تحالف الى اخر ، في محاولة العمل على ايجاد موازنة في علاقاتها الخارجية والسعي الى تسوية خلافاتها مع دول الجوار ، ان اهم الاسس التي تقوم عليها توجهات السياسة الخارجية السودانية هي تغيير خارطة التحالفات والعلاقات الخارجية (مسعد، 2019، صفحة 21).

لذلك كانت المواقف الاقليمية من الاحداث في السودان رد فعل للسياسة الخارجية السودانية ابان حكم الرئيس عمر البشير ، حيث اتبع البشير سياسة الحفاظ على الوضع الاقليمي الراهن ومحاولة الحصول على اكبر قدر من المكاسب ، الا ان هذه السياسة كانت غير مناسبة لكل من الامارات والسعودية بينما كانت مرحب بها من قبل قطر واثيوبيا وتركيا، فقد كانت حكومة البشير مؤيدة ومشاركة لدول الخليج العربي في حرب اليمن وشارك الجيش السوداني فيها ، من ناحية اخرى كان غير معاديا بشل واضح لايران وسياستها في اليمن ، اضافة الى كون البشير كان حليفا للسعودية وتركيا في ان واحد على الرغم من الخلافات بينهما والتي ادت الى جعل المنطقة تحت تأثير المحورين السعودي والتركي ، وهذا ما يمكن اعتباره الحياد الخطر ،كما ان علاقة السودان مع كل من مصر واثيوبيا كانت جيدة رغم وجود خلاف بينهما فيما يتعلق بمياه نهر النيل وسد النهضة (سايمون، 2019، صفحة 59).

بعد الازمة الخليجية وتوتر العلاقات بين دول الخليج وخاصة السعودية والامارات مع قطر وما ترتب على هذه الازمة من تطورات اقتصادية وسياسية مهمة في العلاقات الخليجية كان السياسة الخارجية السودانية غير واضحة من خلال تعامل مع طرفي الازمة الخليجية ومحاولة الاستفادة الاقتصادية من الطرفين دون الانحياز لاحدهما، وهو ما ازعج كل من الامارات والسعودية وهذا ما يفسر موقفهما الذي وصف بالمترقب عند حدوث المظاهرات في السودان عام 2018 والتي طالبت برحيل البشير. (الحسيني، 2020، صفحة 30)

كما لم يبدي اي من الاطراف العربية التي كانت لها علاقات جيدة مع البشير اي ردة فعل اة اعتراض على ازاحة البشير ، بل دعموا الوثيقة الدستورية والحكومة الانتقالية في السودان ، حيث ان هذه الاطراف

مواقفها تكون مرهونة بمصالحها ويكون دعمها لأي طرف سوداني يمكنه ان يحقق مصالح هذه الدول ، وكانت المواقف العربية والافريقية من الحكومة الانتقالية في السودان تعتمد على الدور الذي يمكن ان تقوم به الحكومة السودانية فيما يخص الملفات الساخنة في المنطقة كحرب اليمن ومشروع سد النهضة (سايمون، 2019، صفحة 60).

بعد تسلم المجلس العسكري الانتقالي للسلطة في السودان ومع ازاحة بن عوف من رئاسة المجلس العسكري وتولي البرهان الذي كان يشغل مركز قيادة الجيش السوداني في اليمن ضمن قوات التحالف العربي ، هذا يؤشر على توجه نحو محور الامارات والسعودية وهذا كان واضح من خلال الدعم المالي والنفطي من قبل كل من السعودية والامارات ، حيث اودعت السعودية 250 مليون دولار في البنك السوداني المركزي ، وذلك في اطار المساعي الخليجية لتقوية المجلس العسكري السوداني ، وعلى الرغم حضور العديد من المسؤولين من معظم الدول الاقليمية احتفالية توقيع الاتفاق السوداني ودعمها لهذا الاتفاق بين القوى المدنية والعسكرية في السودان الا انه في الواقع كانت اهداف هذه الدول مختلفة فكل من مصر والسعودية والامارات والبحرين كانوا في تحالف واحد داعمين للمجلس العسكري السوداني . (الحسيني، 2020، صفحة 32)

ومع ذلك فانه من غير المرجح ان يبقى المحور الاماراتي السعودي هو الارجح في كفة ميزان المعادلة السودانية حيث ان كل من قطر وتركيا واثيوبيا لا تأييد الهيمنة السعودية الاماراتية على قرار السياسي السوداني ، فتركيا وقطر يتنافسان مع المحور الاماراتي السعودي وتتقاطع مصالحهما ومحاولة كل منهما ان يكون له النفوذ الاكبر في السودان خاصة وان تركيا كانت قد وقعت قبل احداث السودان باشهر عدة اتفاقيات استثمارية مع السودان منها الاستثمار في جزيرة اسواكن المطلة على البحر الاحمر والتنقيب عن الذهب والمعادن ، والتنقيب عن الذهب والمعادن ، اضافة الى تأسيس بنك سوداني تركي مشترك وتعزيز الاستثمارات في المجال الزراعي وتوقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية مع السودان قبيل تنحي الرئيس البشير (الحسيني، 2020، صفحة 30).

ان كل من قطر وتركيا تعتبر السودان محورا حيويا استراتيجيا من حيث الموقع الجغرافي ، حيث ان السودان تجاور كل من مصر وليبيا والبحر الاحمر ، حيث تعمل كل من تركيا وقطر من خلال زيادة الاستثمارات الاقتصادية والعسكرية في السودان من اجل العمل على توازن النفوذ بين المحورين في البحر الاحمر وليبيا ، وبعض الدول الافريقية الاخرى ، وكانت تركيا قد استفادت من عدد من اعضاء حزب المؤتمر الوطني السوداني ذو التوجه الاسلامي السياسي من خلال توغله في العديد من المؤسسات السودانية

، والذي يمكنها الاستفادة من نفوذهم في المؤسسات السودانية حتى وان فقد اعضاء الحزب الوطني دورهم القيادي ، فان نفوذهم مستمر في المؤسسات السودانية (سايمون، 2019، صفحة 62).

وقد واجهت مصر اشكالية في التعامل مع الملف السياسي السوداني ، فبعد الاطاحة بنظام البشير تحالفت مصر مع المجلس العسكري الانتقالي برئاسة الفريق اول عبدالفتاح البرهان واستبعدت الاطراف الاخرى المشاركة في الثورة ، وبعد اعلان المجلس العسكري عن عدة اجراءات كان ابرزها تسليم الحكم للمدنيين بعد فترة زمنية مدتها عامان ، رفض الثوار السودانيون الجدول الزمني المقترح ، كما رفض مجلس السلم والامن بالاتحاد الافريقي لفكرة بقاء المجلس العسكري لمدة عامين.

لذلك فقد دعت مصر الى عقد قمة استثنائية مصغرة في القاهرة لبحث الاوضاع في السودان وليبيا ، وقد اصدرت القمة قرار ينص ان يكون مدة الحكم الانتقالي والتي حددها مجلس السلم والامن الاتحاد الافريقي لتصبح 3 اشهر بدلا من خمسة عشر يوما ويبدوا ان هذه القمة جاءت بعد تنسيق مصر مع المجلس العسكري السوداني ، اضافة الى السعودية والامارات اللتان اعلنتا دعمهما للسودان بمبلغ قدره 3 مليارات دولار تكون نصفها على شكل وديعة في البنك المركزي السوداني (مسعودي، 2019، صفحة 75).

كان على مصر ان تعمل على الوقوف على مسافة واحدة من جميع الاطراف السودانية خاصة ان العلاقات السودانية المصرية كانت غير جيدة لوجود العديد من المشاكل العالقة بينهما واهمها، قضية مياه نهر النيل خاصة بعد توتر العلاقات بين الجانبين بعد قيام السودان بتأييد بناء السد الاثيوبي ، حيث اكد الرئيس البشير ان امن السودان وامن اثيوبيا هو واحد، واكدت السودان حاجتها الى توليد الطاقة الكهربائية والذي ستحصل عليه من خلال بناء السد، وان مصر قد تجاوزت حصة السودان من مياه نهر النيل و وان المشكلة الاخرى المهمة بين السودان ومصر فهي النزاع في منطقة حلايب حيث تصاعدت وتيرة التوتر بين مصر والسودان الى درجة المواجهة العسكرية بعد تحشيد للقوات عام 1992، وقد ظل ملف حلايب ملف شائكا حتى اطاحة بنظام البشير (مسعودي، 2019، صفحة 80).

لذاك يجب ان يكون تعامل مصر ايجابيا مع الملف السوداني من خلال التعامل مع جميع المكونات السودانية المتمثلة بالسلطة الحاكمة والاحزاب السياسية المختلفة والشعب السوداني نفسه (سايمون، 2019، صفحة 65).

ثانيا:- المواقف الدولية من الاحداث السياسية في السودان عام 2019

اصبحت السودان تشكل مرتكزا مهما لسعي الدول الكبرى ، لإيجاد نوع من توازن القوى فيها ، حيث عملت روسيا على تقديم الدعم للسودان من اجل العمل على بناء نفوذ روسي امني ونجاري على منطقة البحر الاحمر ، وذلك من خلال العمل علي ايجاد موقع ودور لروسيا في حركة التجارة الدولية عبر قناة السويس ، سعت روسيا الى المساهمة وتأييد خطة انشاء طريق واحد – حزام واحد الذي يسعى الى ربط الصين واسيا بأوربا عن طريق عن طريق المرور بالشرق الاوسط بريا وجويا ، وبهذا سوف يكون هناك بديلا للطرق البحرية التي تخضع لسيطرة البحرية الامريكية ، خاصة ان روسيا تدرك ان كل من السعودية والامارات تعمل على دعم التواجد الامريكي على حساب التواجد الدولة (الحسيني، 2020، صفحة 54).

وهذا عملت روسيا منذ بداية احداث السودان على معارضتها لاي تدخل خارجي في السودان ، ودفاع الروس عن المجلس العسكري الانتقالي في السودان من خلال وقوف روسيا الى جانب الصين في تعطيل اقرار مشروع قرار في مجلس الامن الدولي ، يدين قتل عدد من المتظاهرين المدنيين من قبل الحكومة العسكرية السودانية والذي يدعوا من الوقف الفوري لاعمال العنف ، وهذا الموقف الروسي من احداث السودان ووقوفها الى جانب المجلس العسكري الانتقالي نابع من رغبة روسيا في الحفاظ على مصالحها الاقتصادية وتطلعاتها الجيوسياسية في افريقيا خاصة مع توقيع روسيا العديد من العقود مع حكومة السودان السابقة وخطتها في بناء قاعدة على البحر الاحمر ، حيث وافق المجلس العسكري ابقاء العقود الروسية في قطاعات الدفاع والتعدين والطاقة في السودان ، حيث ان السودان تأتي في المرتبة الثانية بعد الجزائر في شراء الاسلحة الروسية (اسماعيل، 2019، صفحة 33).

اما موقف الولايات المتحدة الامريكية من الاحداث في السودان ، كان يقوم على اساس الانتظار والترقب حيث ان وزارة الخارجية الامريكية لم تحدد موقفها الكامل لاحداث السودان ، فقد امتنعت عن وصف احداث السودان بالانقلاب لكنها دعت على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية على ضرورة تقوية الاسس الديمقراطية ، ودعم جهود السلام في السودان و واكدت على ضرورة ان تكون الفترة الانتقالية للمجلس الانتقالي اقل من عامين ، وان السياسة الترقب الامريكية تجاه السودان في هذه الفترة جاء بسبب ان الثقل العسكري الامريكي قد تركز في هذه الفترة من اجل مواجهة النفوذ الايراني في سوريا ، اضافة الى التركيز على العمل على احراز تقدم في التنافس التجاري مع الصين ، وتكثيف الجهود الامريكية من اجل الوصول الى نتائج ايجابية في المفاوضات مع كوريا الشمالية بشأن الملف النووي لكوريا الشمالية (الحسيني، 2020، صفحة 57).

لذلك كانت سياسة الترقب للأحداث التي اتبعتها الولايات المتحددة في السودان من خلال انتظار الفرصة المناسبة للتدخل اذا كانت الامور تصب لصالحها في تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية ، وان تعمل على الخروج بالكامل خاصة اذا تضارب وجودها مع التواجد السعودي والاماراتي بسبب التقاء المصالح التي تعارض مشاركتها المتزايدة في السودان ، وهذا يمكن ان يستغل من قبل روسيا من خلال التدخل الروسي المباشر في الملف السوداني ، خاصة مع حاجة المجلس العسكري السوداني الى دعم اقتصادي يمكن الروس من تحقيق توازن القوى امام المحور السعودي _ الاماراتي (الحسيني، 2020، صفحة 60).

اما الموقف الصيني من الاحداث في السودان فقد ارتبط بصراع المصالح في افريقيا من خلال التنافس الصيني _ الامريكي خاصة لما تتمتع به من قوة اقتصادية ضخمة ، اضافة الى ان السودان تعتبر من اكثر الدول المستوردة للسلاح من الصين حيث استغلت الصين .الصراع في دارفور وجنوب السودان واصبح السودان سوق مفتوح لتزويد اطراف الصراع في السودان بالسلاح الصيني (اسماعيل، 2019، صفحة 40).

ان المتتبع لسياسة المجلس العسكري السوداني يلاحظ ان المجلس العسكري السوداني ظل حذرا في التعامل مع اي تحول في السياسة الخارجية من خلال تاكيد المجلس العسكري على التزامه بجميع الاتفاقيات الموقعة من قبل نظام البشير مع جميع القوى الاقليمية والدولية كما ان المجلس العسكري يسعى لكسب الشرعية من خلال اعتراف اكبر عدد من دول العالم به ، خاصة مع وجود العديد من القوى الاسلامية والقومية والتي تقف ضد الحكم العسكري في السودان وبالتالي قد ترفض الميول الى المحور الاماراتي السعودي

ونتيجة لما يتمتع به السودان من موقع جغرافي اضافة الى والوزن السياسي في افريقيا فانه سيكون محور للعديد من للتنافس الاقليمي والدولي وهذا يحتم على السودان التعاون مع جميع هذه القوى خاصة ان السوادان غير قادر على الاعتماد الذاتي سياسيا واقتصاديا مما يجعله بحاجة دائما الى ضرورة التعاون مع جميع الاطراف الاقليمية والدولية من اجل ضمان الحصول على اكبر قدر من الدعم الخارجي لاسيما ان اغلب حركات الانقلابات العسكرية تتبع سياسة خارجية قائمة على مبدا توازن القوى الاقليمي والدولي بما يشمل الجميع دون الانحياز لأي طرف على حساب طرف اخر

الاستنتاجات:

اولا: الاوضاع الاقتصادية المتردية التي عاشها السودانيين وخاصة في الفترة القليلة قبيل انطلاق المظاهرات عام 2019 كانت كفيلة بحصول هذه التظاهرات على تأييد من قبل كافة فئات المجتمع السواني مما ادى الى حصول هذه الاحتجاجات على ثقل مجتمعي كبير ساهم في نجاحها بإنهاء حكم عمر حسن البشير للسودان.

ثانيا: كان لتقلب السياسة الخارجية السودانية خلال فترة حكم عمر حسن البشير وعدم اتباع استراتيجية طويلة الامد ادى الى عدم قدرة السودان على استثمار الموقع الجغرافي للسودان وعدم قدرته على تحقيق توازن عربي افريقي خاصة وان الاستراتيجية الخارجية السودانية كانت اقرب الى وصفها بانها تحالفات تكتيكية سريعة التغيير

ثالثا: قدرة قوى المعارضة السودانية على توحيد جهودها من خلال تجمع العديد من هذه التيارات المختلفة تحت مسمى قوى الحرية والتغير مما ادى الى ان يكون لهذه القوى منهجا ومسارا واحدا ساعدها فيما بعد بان تكون ندا للقوى العسكرية في تحديد التوجه نحو المطالبة بان يكون نظام الحكم في السودان مدنيا بعد عقود من خضوع السودان للحكم العسكري. ...

رابعا: بالنظر لما يتمتع به السودان من موقع جغرافي مهم في القارة الافريقية جعل منه محطه لصراع العديد من المحاور سواء المحاور الاقليمية او المحاور الدولية لذلك سعت هذه الاطراف الى الاسراع بالاعتراف بالمجلس العسكري الانتقالي السوداني الذي تولى الحكم في السودان بعد الاطاحة بنظام البشير وكل من هذه الاطراف تحاول العمل على تامين مصالحها سواء السابقة من خلال توقيع الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية مع حكومة البشير او المستقبلية عن طريق دعم الحكومة الانتقالية لضمان بقاء نفوذها الاقتصادي والسياسي في السودان

خامسا: يجب على الحكومة الانتقالية في السودان اتباع السياسة القائمة على التوازن في التعامل مع جميع القوى الاقليمية والدولية بما يضمن المصالح السودانية مما سيجعل السودان قادر على اجتياز هذه المرحلة وصولا الى مرحلة الانتخابات المقررة .

المراجع

اتيم سايمون. (2019). *المواقف الدولية من تطورات احداث السودان*. القاهرة.

احمد محمد حسين. (1989). *الهوية السودانية بين الجذب العربي والافريقي*. الخرطوم.

اسامة حمد احمد. (2015). *الدور الامريكي في تسوية مشكلة جنوب السودان*. القاهرة.

البشير محمد عمر. (1980). *تاريخ الحركة الوطنية في السودان1900-1969* . الخرطزم.

المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية. (كانون الثاني، 2014). الصراع في السودان، خلفياته وتداعياته.

جراهام توماس. (1998). *السودان الصراع من أجل البقاء 1984-1993*. (الزبير الطيب، المترجمون) القاهرة: مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع.

سعيد اسماعيل. (2019). *الصراع في السودان*. قطر.

سميحة ناصر. (2016). *حركات التغيير السودان*. القاهرة.

عبدالسلام ابراهيم بغدادي. (2000). *الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عبداللطيف كريم الزبيدي. (1985). مشكلة جنوب السودان . *رسالة ماجستير* . بغداد، العراق: الجامعة المستنصرية.

عطية محمد. (2019). *السياسة السودانية*. القاهرة.

محمد جواد. (العدد (72)، 2018). مشكلة جنوب السودان وتداعياتها الاقتصادية والاستراتيجية. *مجلة كلية التربية الاساسية*، صفحة 459.

محمد سعيد. (1992). *الاوضاع السياسية في السودان 1951-1985*. بيروت: دار الجليل.

محمد مسعودي. (2019). *السودان بين التحديات الداخلية والتداعيات الاقليمية*. الجزائر.

مدثر عبد الرحيم. (3 شباط، 1968). مشكلة السودان. *مجلة الخرطوم*.

منى محمد. (2012). *الخريطة السياسية في السودان*. القاهرة.

نيفين مسعد. (2019). *السودان والجامعة العربية*. القاهرة.

ياسر محجوب الحسيني. (2020). *السياسة الخارجية السودانية بعد الاطاحة بالبشر عام 2019*. الدوحة.

the reviewer

- Atem Simon. (2019). International positions on the developments of the events in Sudan. Cairo.
- Ahmed Mohamed Hussein. (1989). Sudanese identity between Arab and African attraction. Khartoum.
- Al-Bashir Muhammed Omar. (1980). History of the National Movement in Sudan 1900-1969. Khartoum.
- Abdul Salam Ibrahim Baghdadi. (2000). National unity and the problem of minorities in Africa. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
- Abdul Latif Karim Al-Zubaidi. (1985). The problem of South Sudan. Master Thesis . Baghdad, Iraq: Al-Mustansiriya University.
- Attia Muhammad. (2019). Sudanese politics. Cairo.
- Graham Thomas. (1998). Sudan's Struggle for Survival 1984-1993. (Al-Zubair Al-Tayyib, translators) Cairo: Al-Ahram Foundation for Publishing and Distribution.
- Mohammed Jawad. (Issue (72), 2018). The problem of South Sudan and its economic and strategic repercussions. Journal of the College of Basic Education, p. 459.
- Mohammed Saeed. (1992). The political situation in Sudan 1951-1985. Beirut: House of Galilee.
- Mohammed Masoudi. (2019). Sudan between internal challenges and regional repercussions. Algeria.
- Mudassir Abdel Rahim. (February 3, 1968). Sudan problem. Khartoum Journal.
- Mona Mohammed. (2012). Sudan political map. Cairo.
- Nevin Massad. (2019). Sudan and the Arab League. Cairo.
- Osama Hamad Ahmed. (2015). The US role in settling the problem of South Sudan. Cairo.
- Said Ismail. (2019). conflict in Sudan. Diameter.
- Samiha Nasser. (2016). Sudan's Change Movements. Cairo.

- The Arab Center for Research and Political Studies. (January, 2014). The conflict in Sudan, its background and repercussions.
- Yasser Mahjoub Al-Husseini. (2020). Sudanese foreign policy after the overthrow of humans in 2019. Doha .